اتجاهات التجارة الخارجية لاسرائيل بعد ١٩٦٧

محمد ابو الحديد

الغرض من هذه الدراسة ، ليس مجرد تناول اتجاهات التجارة الخارجية لاسرائيل بعد ١٩٦٧ ، من زاوية اقتصادية بحتة ، ولكنه يتعدى ذلك الى محاولة استكشاف الدلالات السياسية التي يمكن ان تنطوي عليها هذه الاتجاهات ، ومدى الارتباط بين اتجاهات التجارة الخارجية لاسرائيل بعد ١٩٦٧ ، وبين علاقاتها الدولية بصفة عامة منذ هذا التاريخ .

والسؤالان الاساسيان اللذان تسعى الدراسة للاجابة عنهما تحقيقا لهذا الغرض هما : **اولا** : هل كان لعدوان ١٩٦٧ ، تأثير على حجم واتجاه التجارة الخارجية لاسرائيل ام لا ، واذا كان هناك تأثير ، فما هي ابرز دلالاته وملامحه ؟ **ثانيا** : الى اي مدى يمكن اعتبار اتجاهات التجارة الخارجية لاسرائيل بعد ١٩٦٧ ، ترجمة لعلاقاتها الدولية ، وانعكاسا لمواقف دول العالم المختلفة من القضية العربية ؟

ولا أظن اننا بحاجة الى تبرير اي من العناصر الرئيسية التي ينبني عليها هذا الموضوع ، سواء في الارتباط بين اتجاهات التجارة الخارجية لاي دولة ، وبين علاقاتها السياسية ، او في اختيار عام ١٩٦٧ بالذات محورا لدراسة التغيير الذي تتعرض له هذه الاتجاهات بالنسبة لاسرائيل . فأن تكون للعلاقات الاقتصادية عامة ، والتبادل التجاري خاصة ، دلالات ومعان سياسية ، فتلك لم تعد في رأينا قضية قابلة لمزيد من النقاش والجدل ، سواء على مستوى الفكر ، او الممارسة . فحجم العلاقات الاقتصادية بين اي دولتين ، هو الواقع المادي المعبر عن حقيقة العلاقات بينهما ، وهو احد المفاتيح الهامة لفهم موقف كل منهما تجاه الاخرى . وفي نطاق العلاقات الاقتصادية ، فان التبادل التجاري يحتل المرتبة الاولى ، باعتباره اهم عناصر هذه العلاقات(١) .

ولعل في مجريات الاحداث والتطورات العالمية البارزة في الفترة الاخيرة ، ما يغني عن الاستطراد في هذا التحليل النظري . ويكفي مثلا ان نتذكر ، ان قرار الرئيس الامريكي نيكسون تخفيف قيود الحظر الجزئي على التجارة ما بين واشنطن وبكين(٢)، كان هو المقدمة الطبيعية لاول زيارة يقوم بها رئيس امريكي الى الصين منذ عام ١٩٤٩ . وأن اتفاقية القمح الامريكي للاتحاد السوفيتي ، هي الان احدى العناصر الرئيسية في اختبار تطور العلاقات بين موسكو وواشنطن ، وذلك بالطبع لا يلغي دور الايديولوجيات في تحديد وصياغة المواقف السياسية الكبرى ، بقدر ما يبرز دور العامل الاقتصادي الدولي كعنصر اساسي في التأثير والتوجيه .

وبالنسبة لاسرائيل ، فقد لا نجد ذلك منطبقا تماما على « بعض » علاقاتها التجارية ، خصوصا مع افريقيا ، حيث تحتل المعونات والمنح الدراسية التي تقدمها اسرائيل لبعض الدول الافريقية ، المقام الاول ، او مع دول امريكا اللاتينية ، التي يعتبر وقوفها الى جانب اسرائيل جزءا لا يتجزأ من ارتباطها بالولايات المتحدة الامريكية ، وتبعيتها لها ، بغض النظر عن وجود اساس مادي لعلاقات مباشرة لهذه الدول باسرائيل ، او عن